

انعكاسات تطبيق القيمة العادلة
في المنشآت المالية على جودة
المعلومات المحاسبية (دراسة
وصفية - بنوك وشركات تأمين)

إعداد :

الدكتور محمد محمود مقابله

الاقتصاد والعلوم الادارية / محاسبة
كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال - منيسوتا- الولايات
المتحدة الأمريكية - الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

E-mail: mohammadmagableh449@yahoo.com

هدفت الدراسة إلى دراسة مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي كمدخل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، وتوصلت الدراسة إلى استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤدي إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والمصداقية، وكان من أهم نتائج الدراسة أيضاً أن القيمة العادلة تعتبر مقياساً مناسباً ومفضلاً لدى العديد من مستخدمي التقارير المالية (المديرين، المستثمرين) كونها تعكس واقع المركز المالي للمنشآت المالية وتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية لأدائها، كما اتبعت المنهج الوصفي لوصف المبدؤ كما هو على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، التكلفة التاريخية، المنشآت المالية.

ABSTRACT

The study aimed to study the fair value approach in accounting measurement as an input to improve the quality of the accounting information in the financial institutions, the study concluded that the use of fair value as a basis for accounting measurement will increase the quality of accounting information in terms of relevance and reliability, one of the main finding of the study, the fair value is an appropriate and preferred measure for users of financial reports as it reflects the reality of the entity's financial position and provides high-quality accounting information for the performance of financial intuitions, It also followed the descriptive approach to describe the subject as it is in reality .

Keywords: Fair value, Historical cost, Financial Institution.

المقدمة

تعتبر المنشآت المالية من أهم الدعائم الرئيسية لاستمرار النشاط الاقتصادي وتنميته في كافة البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛ حيث انها لم تعد مقصورة على الوساطة بين المقرضين والمقترضين للأموال بهدف تحقيق الربح؛ وإنما تطورت وعملت على استخدام أدوات مالية جديدة تهدف إلى تعظيم الربح وتخفيض المخاطر الناتجة عن الاستثمارات المرتبطة بها. وتعتبر أيضاً من أهم المنشآت التي تواجه التغيرات التي يمكنها أن تؤثر على عمليات القياس المحاسبي، خاصة بعد ظهور القصور الناتج عن تطبيق منهج التكلفة التاريخية؛ ويعود سبب ذلك إلى كونها تعمل في بيئة اقتصادية ومحاسبية تمتاز بكبر حجم الأعمال التي تمارسها بعد دخول نظام العولمة التي عملت على زيادة حجم عمليات المال والأعمال التي تطبقها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع المفرط والملحوظ في معدلات التضخم التي تمس اقتصادات أكثر بلدان العالم.

ونتيجة لظهور النظام العالمي الجديد والمتمثل بالعولمة، بجانب الارتفاع الملحوظ بنسب معدلات التضخم، فقد أدى ذلك إلى تشجيع كل من المنظمات المهنية المحاسبية والكتاب والباحثين في مجال المحاسبة إلى إعادة النظر في عملية القياس المعتمدة على منهج التكلفة التاريخية، والتوجه إلى اعتماد منهج محاسبي آخر كمنهج محاسبة القيمة العادلة الذي يعمل بشكل مباشر على رفع جودة المعلومات المحاسبية، كونه منهج محاسبي يعتمد على إثبات الأحداث والعمليات المالية لكي تصبح أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي، وذلك وفقاً للظروف السائدة في السوق، بما يحقق ذلك أكثر مصداقية وملائمة للبيانات المالية المنشورة.

إشكالية الدراسة

بما أن منهج التكلفة التاريخية يتسم بالقصور في عملية التقييم المحاسبي، والذي انعكس بشكل سلبي على واقعية وسلامة القياس والافصاح المحاسبي، علماً أن منهج التكلفة التاريخية يمثل الواقع الفعلي للحدث لحظة تنفيذ عملية التبادل، وهذا ما يتفق عليه جميع المحاسبين والباحثين في مجال المحاسبة من حيث الدقة وصحة التقدير في لحظة الاكتساب أو التملك، إلا أن التشكيك يتمثل في سلامة القياس بعد حدوث عملية التملك، إذ تصبح القيمة المسجلة قيمة تكلفة في الماضي سواء أكانت في الماضي القريب أو البعيد والتي قد تختلف اختلافاً كبيراً أو جزئياً عن القيمة الحقيقية في الوقت الحاضر، ومن هذا المنطلق انطلقت الانتقادات الموجهة لعملية القياس المعتمدة على منهج التكلفة التاريخية و التوجه تجاه استخدام القيمة العادلة التي ترفع من جودة المعلومات المحاسبية، وبناءً على ما سبق فإنه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة بما يأتي :

● ما أثر انعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية؟

من السؤال الرئيسي للإشكالية يمكن أن تتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما القصور الذي يعاني منه منهج التكلفة التاريخية في إثبات الواقع الفعلي للأحداث المالية الذي أدى إلى تفضيل منهج القيمة العادلة؟
- ✓ إلى أي حد يمكن اعتماد المنشآت المالية على منهج القيمة العادلة خلال فترة ظاهرة التضخم؟
- ✓ ما مدى انعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية المنشورة الصادرة عن المنشآت المالية؟
- ✓ ما الصعوبات التي يمكنها أن تواجه المنشآت المالية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة؟

أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة الحالية في توضيح الانعكاسات الإيجابية والسلبية عند تطبيق منهج القيمة العادلة على تقديرات قيم المنشآت المالية، من الجانب العملي والعلمي:

أولاً: الجانب العملي يتمثل فيما يلي:

- 1 توضح الدراسة التأثير المباشر أو غير المباشر على نتائج الأعمال الظاهرة في القوائم المالية المنشورة عند تطبيق منهج القيمة العادلة في المنشآت المالية.
- 2 توضح الدراسة درجة الموثوقية والملاءمة لتلك القوائم المالية.
- 3 توضح الدراسة أهم المعوقات التي يمكنها أن تواجه المنشآت المالية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة.

ثانياً: الجانب العلمي يتمثل فيما يلي:

- 1 تفض الدراسة الجدل والنقاش القائم بين كلاً من الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة، فيما يتعلق في أثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية.
- 2 تحاول الدراسة الاستفادة مما توصل اليه الكتاب والباحثين في موضوع الدراسة وإضافة وتوضيح ما لم يتم التطرق له.

أهداف الدراسة

على ضوء مشكلة الدراسة فإن الهدف الأساسي يتركز في دراسة انعكاسات تطبيق منهج القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن المنشآت المالية، بغاية التعرف على الجوانب الايجابية والسلبية أثناء تطبيق المنهج، ولتحقيق الهدف الأساسي يتوجب على الباحث تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية ولعل أهمها ما يلي:

- 1 توضيح القصور والسلبيات التي يعاني منها منهج التكلفة التاريخية.
- 2 توضيح انعكاسات تطبيق القيمة العادلة في المنشآت المالية على جودة معلوماتها المحاسبية.
- 3 توضيح دور تطبيق منهج القيمة العادلة خلال فترة ظاهرة التضخم.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتوضيح أهميتها فإن البحث سيعتمد على ثلاثة مناهج هما المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي.

أولاً: المنهج الاستقرائي، يقوم هذا المنهج على أساس استقراء الكتب والدراسات السابقة بهدف توضيح جزئيات الظاهرة لكي يتم الوصول الى عموميتها.

ثانياً: المنهج الاستنباطي، يقوم هذا المنهج على أساس دراسة الظاهرة لكي يتم الوصول الى جزئياتها.

ثالثاً: المنهج الوصفي، يقوم هذا المنهج على أساس وصف المبحوث كما هو على أرض الواقع دون إدخال المتغيرات أو دراسة عوامل التغير التي تحدث.

حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة على تناول منهج القيمة العادلة ومنهج التكلفة التاريخية دون تناول غيرهما من مناهج التقييم المحاسبي، كما تتناول الدراسة أيضاً الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بالاعتماد على المنهج الوصفي بجانب المنهج الاستقرائي والاستنباطي.

خطة الدراسة

بناءً على طبيعة المشكلة وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد قسمت إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: القيمة العادلة من أهم بدائل القياس المحاسبي.
المطلب الأول- منهج التكلفة التاريخية كأساس قياس محاسبي.
المطلب الثاني- منهج القيمة العادلة كأساس قياس محاسبي.
المبحث الثاني: أثر تطبيق القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات المحاسبية.
المطلب الأول: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.
المطلب الثاني- تأثير التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول:

القيمة العادلة من أهم بدائل القياس المحاسبي.

يعتبر استخدام منهج القيمة العادلة من أهم المواضيع المحاسبية التي احتلت قدراً كبيراً من الجدل والنقاش بين الكتاب والباحثين في مجال علم المحاسبة، وذلك لاعتباره أساساً للتقييم المحاسبي المناسب بعد قصور منهج التكلفة التاريخية عن التعبير الصادق في القوائم المالية وخاصة في ظل التضخم، وفي الوقت نفسه يرى البعض على أنه المحرك الأساسي للأزمات المالية، ويرى البعض الآخر أنه لا يمكن الاستغناء عن القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي باعتبارها الوسيلة القادرة على تحقيق التمثيل الصادق للقوائم المالية، ولتوضيح ذلك فإن الباحث تناول المطالب الآتية:

المطلب الأول- منهج التكلفة التاريخية كأساس قياس محاسبي:

تمثل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية الواقع الفعلي لحظة تبادل، وليس هناك شك في مدى صحتها ودقتها؛ حيث إنها مؤيدة بالمستندات، ولكن مع مرور الوقت تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً عن القيمة العادلة، وزادت الانتقادات للمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية مع اتساع الظروف الاقتصادية بالحركة الديناميكية المتغيرة بشكل دائم وتغير القوة الشرائية للنقود، فقد بدأ الاتجاه نحو استخدام أساس القيمة العادلة للأدوات المالية وخاصة الاستثمارات (الملاح، ٢٠١٣، صفحة ١).

لذا، يعتبر منهج التكلفة التاريخية من أهم المناهج المحاسبية التي اعتمد عليها علم المحاسبة لسنوات طويلة، على الرغم من القصور الذي انتابه وظهور مناهج محاسبية أخرى ذات فاعلية ودقة محاسبية أكبر مثل منهج القيمة العادلة، ومع ذلك لا يمكن الاستغناء عن منهج

التكلفة التاريخية في العديد من الحالات المحاسبية التي لا يستطيع أي منهج محاسبي آخر تقديرها؛ مثل حالات تقدير الاستثمارات الفريدة لدى منشأة معينة والتي لا يوجد استثمار مشابه لها بالسوق لتقدير قيمتها، وبالتالي يكون الرجوع إلى منهج التكلفة التاريخية أمراً لا بد منه، ولتوضيح المنهج فإن الباحث تناول الموضوعات الآتية:

الفرع الأول- مفهوم التكلفة التاريخية:

اعترف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأن عناصر البيانات المالية تقاس بأرقام مختلفة، وأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي على أساسها تسجل قيمة كل من الأصول والتزامات بالقيمة الأصلية بتاريخ الاقتناء أي بالتكلفة التاريخية، فالأصل عندما يتم تسجيل قيمته فإنها تكون في ذلك التاريخ هي القيمة العادلة بتاريخ اكتساب الأصل الأول، أما بالنسبة إلى الالتزامات فإنه هو المبلغ المعادل النقدي الحالي المتلقى مقابل تحمل الالتزام (Spiceland, ٢٠٠٤, p. ٢٨). كما عرفت التكلفة التاريخية أيضاً بأنها: التكلفة الفعلية للأصل بتاريخ الشراء، وتبقى هذه التكلفة ثابتة دون تغيير حتى انتهاء الغرض أو الغاية منها، إلا في حالات إجراء تحسينات أو إضافات على هذا الأصل (الهرش، ٢٠١٧، صفحة ١٠).

يستنتج الباحث من مفهوم التكلفة التاريخية الآتي:

- أ تجاهل منهج التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم، مع العلم بأنها ظاهرة عالمية تحتاج الكثير من بلدان العالم، وتتمثل في ارتفاع ملحوظ في الأسعار وانخفاض بالقوة الشرائية للنقود.
- ب يعكس منهج التكلفة التاريخية القيمة الحقيقية والفعلية للأصل والالتزام في لحظة التملك أو التبادل.

الفرع الثاني- مبررات استخدام منهج التكلفة التاريخية:

تختلف الدول عن بعضها في مبررات استخدام وطرق التقييم المحاسبي، مثلاً بعض الشركات الاستثمارية تقوم بتقييم الإيجارات المحصلة وزيادة رأس المال معتمدة على نموذج القيمة العادلة؛ كما هو الحال في المملكة المتحدة، وفي الوقت نفسه تختلف الشركات الأمريكية في USA في طريقة التقييم للإيجارات المحصلة من الأصول الاستثمارية معتمدة على نموذج التكلفة التاريخية (Liang & Riedl, ٢٠١٤, p. ١١٥٣).

باختصار أكثر، يمكن إبراز أهم المبررات التي دعمت منهج التكلفة التاريخية والتي كانت بمثابة ركائز أساسية يُستند عليها بالآتي (عريف، ٢٠١١، صفحة ٧٧):

- 1 الموضوعية: يمثل مبدأ الموضوعية الهدف الرئيسي للمحاسبة؛ لأنه يزود الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها، لتكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات، كما يهدف هذا المبدأ إلى المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية، ويجب أن تكون هذه البيانات على أساس إثبات أو دليل موضوعي وخالٍ من الحكم الشخصي، وبالفعل هذا ما يوفره منهج التكلفة التاريخية.
- 2 الموثوقية: تعتبر من أهم المبررات، وخاصة إذا تم مقارنته بالأسس الأخرى؛ مثل مبدأ التكلفة التاريخية.
- 3 اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع العديد من العناصر المكونة لإطار الفكر المحاسبي مثل: الاعتراف بالإيراد، مبدأ الحيطة والحذر، وفرض وحدة القياس.
- 4 يرغب معدو القوائم المالية والمدققون في إعطاء أهمية أكبر لموثوقية القياس بهدف سلامة التدقيق والمسؤولية القانونية.
- 5 يشترط نموذج التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادل حقيقية للاعتراف والقياس، وهذا يضيف عليها موضوعية وموثوقية أكبر.

يرى الباحث أن مبررات استخدام منهج التكلفة التاريخية تكمن فيما يأتي:

- ✓ كونه منهجاً يمكن الاعتماد على بياناته المحاسبية المثبتة بالتكلفة التاريخية لكونها توفر درجة كبيرة من الموضوعية.
- ✓ كونه منهجاً يعتمد اعتماداً كلياً على الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

الفرع الثالث- مزايا تطبيق منهج التكلفة التاريخية:

رغم قصور منهج التكلفة التاريخية في الكثير من المواقع والحالات إلا أنه حظي بالعديد من المزايا الآتية (القصاص، ٢٠١٥، صفحة ٢٦):

- أ كونه منهجاً يستند إلى العمليات التي حدثت فعلياً وليست عمليات افتراضية.
- ب التكلفة التاريخية المثبتة تمثل القيمة الحقيقية وقت الاقتناء.
- ت منهج التكلفة التاريخية يتناسب مع فرض الاستمرارية الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها وعملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدد.
- ث منهج التكلفة التاريخية يتناسب مع مبدأ تحقيق الإيراد؛ حيث إنه لا يعترف بالإيراد إلا بعد تحققه من خلال عمليات التبادل الفعلية.
- ج يتناسب منهج التكلفة التاريخية مع فرض وحدة القياس النقدي بوصفه أساساً لتقييم الأصول والالتزامات.
- د تعتبر العمليات التي حدثت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام هي أكثر مصداقية؛ لتوفر مستندات تؤيد الأحداث.
- ه ملاءمة نموذج التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية؛ بحيث تبقى الأصول والالتزامات بتكلفتها التاريخية من فترة مالية إلى أخرى، بغض النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترة.
- د يتوافق نموذج التكلفة التاريخية مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات؛ حيث تُقارن الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية

مع تكلفة الحصول عليها.

الفرع الرابع- أوجه قصور منهج التكلفة التاريخية:

إن المحاسبة التقليدية والتي ما زالت تطبق في العديد من دول العالم كانت تركز على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) ومن بينها مبدأ التكلفة التاريخية، والتي استخدمت لعقود طويلة كنموذج تقييم محاسبي يتميز بدرجة عالية من الموضوعية والموثوقية في عملية القياس والتقييم المحاسبي، إلا أن هذه الخصائص لم تشفع لها في الحفاظ على المكانة التي كانت تحوزها سابقاً؛ كونها غير مطبقة لمواجهة الأخطار عند استخدام أدوات مالية أكثر تعقيداً في ظل أسواق مالية غير مستقرة، لذا عكفت الجهات المهتمة بالمحاسبة على البحث عن نموذج آخر أكثر ملاءمة (عريف، ٢٠١١، صفحة ٧٦)، لتعدد أوجه القصور التي ظهرت في منهج التكلفة التاريخية، والتي تتمثل فيما يأتي:

❶ يؤدي الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية إلى قياس وتقدير غير سليم للربح الدوري، ويعود ذلك إلى سببين (بركة، ٢٠١٥، صفحة ٢٣):

✓ إن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات المقيسة على أساس القيم التاريخية سوف تؤدي إلى دمج ناتج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على أسعار عوامل الإنتاج؛ حيث إن ناتج النشاط الجاري يتطلب مقابلة كل من الإيرادات والمصروفات على أساس الأسعار الجارية.

✓ إن تأجيل الاعتراف بالتغيير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات المحاسبية المختلفة، وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، وإن أي ربح دوري خاص بدورة محاسبية معينة سوف يعكس ناتج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في دورات سابقة ولم تتحقق إلا خلال هذه الفترة.

❷ ينتج عن الصعوبات والأخطاء السابق ذكرها عدم مصداقية البنود

التي تحتوي عليها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وبالتالي مما ينتج عنه معلومات غير سليمة لا تساعد في عملية اتخاذ القرارات (الطويل، ٢٠٠٧، صفحة ٥١).

ج يقوم المنهج على تقييم الأصول في المنشأة بصورة منفردة لكل أصل على حدة، وبالتالي لا يتم تقييم أصول المنشأة كوحدة واحدة بجميع عناصرها، وهذا يخالف الواقع؛ لأن المنشأة تعتبر وحدة واحدة متكاملة (الطويل، ٢٠٠٧، صفحة ٥٢).

د في ظل ظروف التضخم فإن منهج التكلفة التاريخية يؤثر على التقارير المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية؛ حيث تصبح التقارير بدون فائدة (Barnes, ٢٠١٨, p. ١١٤٠). يرى الباحث مما سبق ما يلي:

1 إن منهج التكلفة التاريخية يعاني من أخطاء في التوقيت وأخطاء في القياس، هذا فضلاً عن كونه منهجاً يقيم الأصول كل منها على حدة، علماً أنه في كثير من الأحيان تحتاج المنشأة إلى التقييم الإجمالي، كما أنه لا يتوافق مع التطورات الكبيرة في الأسواق المالية العالمية، ولهذا أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد البديل عن هذا المنهج ليكون أكثر توافقاً مع تلك التطورات، مما أدى إلى ظهور اتجاه قوي نحو منهج القيمة العادلة.

2 إن منهج التكلفة التاريخية يعتبر من أكثر مناهج التقييم المحاسبي التي تتأثر بظاهرة التضخم؛ حيث إنه إذا حاول أخذها في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة فإن ذلك بالنسبة إلى منهج التكلفة التاريخية يعتبر خروجاً عن سياسات المنهج؛ لذا يرى الباحث ضرورة استبعاد منهج التكلفة التاريخية، خاصة في حالة التقييم المحاسبي الملازم لظاهرة التضخم والتوجه نحو منهج القيمة العادلة.

الفرع الخامس- أثر التضخم على منهج التكلفة التاريخية:

ما زال نموذج التكلفة التاريخية يعتمد عليه في التقييم المحاسبي للمعاملات الدولية وهو يفترض ثبات الأسعار، وعدم تغير وحدات النقد، ومما لا شك فيه أن نقطة الضعف في هذا المنهج تكمن في أنه تدمج الوحدات لقوة شرائية مختلفة معاً في النموذج، وبالتالي فإن نتائج هذه العمليات التي ينتابها التشويه والتحريف من خلال هذا النموذج سوف تنعكس سلباً على نوعية القرارات التي سيتخذها مستخدمو القوائم والتقارير المالية، ومما لا شك فيه أن درجة القصور في القياس المحاسبي تزداد بشكل جوهري في ظل ارتفاع معدل التضخم (شوريب، ٢٠١٧، صفحة ١٥).

المطلب الثاني- منهج القيمة العادلة كأساس قياس محاسبي:

إن محاسبة القيمة العادلة ليست مفهوماً جديداً أو ظاهرة حديثة، وإنما يمكن اعتبارها مفهوماً جديداً لدى غالبية الجمهور؛ إذ أن ذلك المفهوم موجود منذ عقود، ففي وقت مبكر كانت محاسبة القيمة العادلة جزءاً لا يتجزأ من المحاسبة المالية، ولتوضيح ذلك فإنه يمكن تناول الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة.

أصبح مفهوم القيمة العادلة محور جدل ونقاش بين الكثير من المفكرين والباحثين في مجال المحاسبة وبين المنظمات المهنية المحاسبية، مما أدى ذلك الجدل والنقاش إلى تعدد وتباين مفاهيم القيمة العادلة، لذا سيعرض الباحث عدداً من هذه المفاهيم على النحو الآتي:

● عُرِّفت القيمة العادلة بأنها: «قيمة أصل يحقق أعلى وأفضل استعمال أو التزام يتم نقله بمعرفة الطرف الآخر بمخاطر لا تتغير قبل أو بعد نقله، وذلك في سوق نشطة بين طرفين عالمين وراغبين وقادرين

ومستقلين عن وحدة التقرير، وبأسلوب قياس يكون ملائماً للظروف وتتوفر عنه معلومات كافية» (المليجي، ٢٠٠٩، صفحة ٢١٧).

● كذلك تم تعريف القيمة العادلة بأنها: «المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أصل ما أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري» (Mirza, Graham, & Knorr, ٢٠١١, p. ٤٤١). يتضح للباحث مما سبق عرضه لعدد من التعريفات أن القيمة العادلة تقوم على الآتي:

- أ توافر الاطلاع والدراسة الكاملة بالأصل أو الالتزام المراد تقييمه من قبل جميع الأطراف، سواء أكان المشتري أو البائع أو الطرف المقيم.
- ب يجب توافر سوق نشط ومنظم وكفء لتحديد القيمة العادلة.
- ت يجب أن تكون القيمة العادلة في ظل ظروف عادية؛ أي ظروف طبيعية بعيدة عن ظروف التصفية مثلاً.

يرى الباحث أن مفهوم القيمة العادلة هو عبارة عن: السعر الذي يمكن به بيع أصل أو سداد التزام بين أطراف ذات دراية كاملة بالأصل المراد تقييمه، وذلك في ظل ظروف السوق الطبيعية، مع توافر الرغبة في عقد الصفقة لدى جميع الأطراف.

الفرع الثاني- أهداف استخدام القيمة العادلة:

فيما يتعلق بأهداف استخدام القيمة العادلة فإنه لا جدال في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية تلك البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد أكثر نفعاً وفائدة من المعلومات المالية المعدة على أساس منهج التكلفة التاريخية، وذلك بالنسبة إلى مستخدمي القوائم المالية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كونه يزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة الشركة (النجار، ٢٠١٣، صفحة ٤٦٨).

لذلك تهدف المنشآت المالية إلى تطبيق منهج القيمة العادلة للأهداف الآتية (النجار ، ٢٠١٣ ، صفحة ٤٦٨):

✓ إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع الفعلي في تاريخ إعداد المركز المالي؛ بحيث يتم الاعتراف بالدخل، إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، شريطة أن تكون القيمة العادلة مبنية على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.

✓ تمكين المنشأة من تقييم أدواتها المالية بالقيمة العادلة لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- 1 اتخاذ القرارات المناسبة.
- 2 إدارة وقياس المخاطر.
- 3 تحديد رأس المال الذي يجب توجيهه لمختلف المجالات.
- 4 زيادة القدرة على احتساب التعويضات.

يرى الباحث مما سبق أن أهداف استخدام القيمة العادلة ليست مقصورة على النقاط السابقة فقط، وإنما تتركز في الآتي:

● معالجة القصور والتخلص من مشاكل وعيوب منهج التكلفة التاريخية الذي تم الاعتماد عليه لسنوات طويلة وهو متجاهل التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للبنود النقدية في القوائم المالية، علماً أن هذا التجاهل يؤدي إلى الوقوع في خطأ عند إجراء عمليتي التقدير والقياس المحاسبي.

● إظهار القوائم المالية بصورة حقيقية بحيث تكون أقرب إلى الواقع؛ وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الفرع الثالث- مزايا استخدام منهج القيمة العادلة:

ركز الفكر المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في السنوات الأخيرة

على ضرورة الالتزام بتطبيق منهج القيمة العادلة لما له من أثر بالغ وكبير على عملية إعداد التقارير المالية؛ حيث أدى اتباع منهج القيمة العادلة إلى الوصول لقيم حقيقية وواقعية سواء في جانب الأصول أو في جانب الخصوم في الميزانية، ولتوضيح أهم مزايا الاعتماد على منهج القيمة العادلة فإنه يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أولاً: الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة كأساس للتقييم يساهم فيما يأتي (سفير و مدات ، ٢٠١٢، صفحة ١٤٥):

- أ تحديد القيمة الاقتصادية للأصول.
- ب الاعتراف بالآثار المترتبة على الأحداث الاقتصادية عند وقوعها.
- ت تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة.

ثانياً: الاعتماد على منهج القيمة العادلة كأساس لجودة المعلومات المالية يساهم فيما يأتي (النجار ، ٢٠١٣، صفحة ٤٦٩):

- أ رفع مستوى الملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، ويعد أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
- ب رفع مستوى المعلومات المبنية على القيمة العادلة يساعد في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

ثالثاً: الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة كأساس للاستثمارات المالية يسمح بما يأتي (الملاح، ٢٠١٣، صفحة ٨):

- أ عكس قيم السوق والأوضاع الاقتصادية الجارية على الاستثمارات.
- ب بيان انعكاس الآثار الاستراتيجية للإدارة على دخل الفترة الحالي.
- ت التمييز في تصنيف الاستثمارات من فترة إلى أخرى، مما يؤدي إلى إدارة محفظة الاستثمارات بشكل جيد.

رابعاً: الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر منظمي المعايير المحاسبية يوفر ميزتين أساسيتين لكافة الأدوات المالية في

البنوك؛ هما (الجبلي، ٢٠١٦، صفحة ٤٢):

أ تخفيض فرص إدارة الأرباح من قبل الإدارة في النموذج المحاسبي الحالي المختلط؛ مثل عملية التوريق المالي كأسلوب للاعتراف بمكاسب الذمم المدينة أو القروض.

ب تخفيض التعقيد الناشئ عن النموذج المحاسبي الحالي المختلط؛ مثل محاسبة التحوط الناشئة عن تطبيق نموذجي التكلفة التاريخية في المراكز المتحوط لها والقيمة العادلة في أدوات التحوط.

في ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن هناك العديد من الشوائب التي تشوب منهج القيمة العادلة على الرغم من المزايا التي تم ذكرها سابقاً، والتي تتمثل في وجود استثمارات فريدة وليس لها أسعار محددة بالسوق، وبالتالي لا يستطيع منهج القيمة العادلة تقديرها؛ لذا يتم الرجوع إلى منهج التكلفة التاريخية والاعتماد عليه في تقديرها، كما أنه في بعض الأحيان يكون هناك تفاوت في التقدير؛ وذلك نتيجة اختلاف التقديرات بين المقدرين، وبالتالي يؤدي ذلك إلى عدم الثقة وعدم الاعتماد على منهج القيمة العادلة.

الفرع الرابع- عيوب استخدام منهج القيمة العادلة:

على الرغم من المزايا التي يقدمها منهج القيمة العادلة وتأييد العديد من الباحثين والكتّاب والهيئات والمنظمات الدولية المحاسبية لتطبيق منهج القيمة العادلة، إلا أنه ينتابه العديد من العيوب والانتقادات، ومن هذه الانتقادات ما تم كشفه في أثناء الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بواسطة البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً على ذلك يمكن تلخيص العيوب على النحو الآتي (Freeman, Wells, & Wyatt, p. ١٨٤):

● تتمثل المشكلة الأساسية في تقييم القيمة العادلة في مدى موثوقيتها؛ أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر ومراجعتها، حيث يكتنف تقييم القيمة العادلة للأصول والتزامات

قدر كبير من الاجتهاد الشخصي واتباع أسس تقييم مختلفة؛ حيث تتعدد مداخل التقييم، الأمر الذي يجعل المعلومات المالية أكثر ثقلًا عما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط (القصاص، ٢٠١٥، صفحة ٣٥).

● إن عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد عملية معقدة وذات طرق قياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات، ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة، وقد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها (النجار، ٢٠١٣، صفحة ٤٦٩).

● من أهم الأمور التي تعتبر عيباً من عيوب القيمة العادلة في القياس والإفصاح والاعتراف هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الأربع التي ينص عليها المعيار وهو تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجيهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تُستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالاً للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنيف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون مبيّنة بالاحتفاظ بها بهدف المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية (السعبري و مردان، ٢٠١٢، صفحة ٢٣١).

● عدم توفر أسواق لكثير من الأصول؛ حيث إن كل أصل من الأصول له مواصفات مختلفة، وكل عملية بيع تخضع لمفاوضات خاصة، ونتيجة لذلك فإن التقييم بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات لا يحقق خاصية المقارنة (القصاص، ٢٠١٥، صفحة ٣٦).

يرى الباحث أن هناك عيوباً أخرى تنتاب تطبيق منهج القيمة العادلة منها :

1 قصور المنهج عن تقييم الاستثمارات التي تكون محتكرة للمنشأة نفسها، وبالتالي لا تتوفر لها أسعار سوقية مشابهة؛ حيث لا

توجد استثمارات مشابهة، وبالتالي تلجأ المنشأة إلى منهج التكلفة التاريخية للتقييم متجاهلة منهج القيمة العادلة.

2 قصور المنهج عن ضبط تقديرات القيم العادلة التي يمكن أن يحدث بها تلاعب لصالح المدراء أو المستثمرين عند إعداد القوائم المالية.

الفرع الخامس- صعوبات تطبيق منهج القيمة العادلة:

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إلا أنها تواجه الكثير من الصعوبات في التطبيق وخاصة في البنوك التجارية؛ لعل أهمها تظهر في النقاط الآتية (القصاص، ٢٠١٥، صفحة ٥١):

1 رفض التغيير كونه منهجاً يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن طويل؛ كمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية.

2 يحتاج تطبيق المنهج إلى أفراد مؤهلين لفهم وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة.

3 صعوبة تطبيق خاصية القابلية للمقارنة في ظل هذا المنهج، نظراً للتقلب المستمر في الأسعار، ومن ثم تصبح عملية التحليل المالي على قدر من الصعوبة، وفي بعض الحالات غير ممكنة.

4 ارتفاع تكاليف تطبيق منهج القيمة العادلة، وبالتالي فقد تكون هناك شركات ليس لديها القدرة على تحمل تلك التكاليف كونها شركات متوسطة أو صغيرة الحجم.

5 الاختلاف في الظروف الاقتصادية، خاصة وأن المنهج قد تم وضعه من قِبَل منظمات محاسبية عالمية تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح الشركات في دول العالم الثالث.

6 عدم توافر أسواق جاهزة لكثير من الأصول؛ حيث إن كل أصل

من الأصول له مواصفات مختلفة عن الأصل الآخر، وكل عملية بيع تخضع لمفاوضات خاصة؛ ونتيجة لذلك تلجأ إدارة المنشآت إلى التقييم الذاتي، مما يؤدي إلى عدم ثقة المستثمرين في القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، ويؤدي أيضاً إلى فتح مجال كبير للتلاعب، بما يخدم مصالح الإدارة.

7 تأخر إعداد القوائم والتقارير المالية قد يؤدي إلى عدم استيفاء بعض متطلبات التقييم والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، والتسبب كذلك في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدميه.

المبحث الثاني:

أثر تطبيق القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات المحاسبية .

تحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية بالخصائص التي تتسم بها المعلومة المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة واضعي المعايير المحاسبية والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة (الأغا، ٢٠١٣، صفحة ٤٣).

المطلب الأول- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن للباحث من توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفروعها من خلال عرضها بما يأتي:

الفرع الأول- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة في خاصيتين أساسيتين هما: الملاءمة والموثوقية؛ ولتوضيح كل منهما على حدة فإن الباحث سيعرضهما على النحو الآتي مضافاً إليها عناصرها الثانوية.

أولاً- الملاءمة:

يقصد بالملاءمة: هو أن تكون المعلومة مفيدة ولها تأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم أحداث الماضي والحاضر والمستقبل، أو مساعدتهم على تصحيح تقييماتهم السابقة (الملاح، ٢٠١٣، صفحة ١٠).

وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي خاصيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية: هما الملاءمة والموثوقية. وكتمييز أولي جرى تعريف الملاءمة بعدة تعاريف؛ فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد كما يأتي (خليل و نعوم، ٢٠١٢، الصفحات ٢٩٠-٢٩١):

البعد الأول: التأثير في الأهداف: وتسمى الملاءمة للهدف؛ بمعنى أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تمكن المستخدمين من إدراك أهدافهم، وهذا أمر يصعب الوصول إليه، وذلك لأن أهداف المستخدمين مختلفة، فكل مستخدم له أهداف قد تختلف عن المستخدمين الآخرين، لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية لأنها تتعلق بالمستخدمين وأهدافهم.

البعد الثاني: التأثير في الفهم: حيث يطلق على هذا البعد الملاءمة التحذيرية، ويمكن الوصول إليها عندما يفهم المستخدم للمعلومات المحاسبية المعنى المقصود بها الذي تود الإدارة توصيله إليه، وبما أن مقدار فهم المستخدمين للمعلومات المحاسبية مختلف، لذلك يمكن اعتبار هذه الخاصية ذاتية وغير موضوعية؛ لأنها تتعلق بشخص المستخدم ودرجة فهمه للمعلومات المحاسبية.

البعد الثالث: التأثير في اتخاذ القرار؛ وتسمى: الملاءمة لاتخاذ القرارات، فيمكن الوصول إليها عندما تسهل المعلومات المحاسبية عملية اتخاذ القرارات.

وبناءً على ما سبق؛ فإنه يمكن القول: إن الملاءمة هي عبارة عن وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المالية والأغراض التي تُعد من أجلها. ويمكن اعتبار المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة أحد البدائل التي تتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تصف المعلومات المفيدة. ولتحقيق هذا الهدف لابد أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات المستخدمين، وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية (القصاص، ٢٠١٥، صفحة ٥٧).

يتضح للباحث أن الملاءمة هي عبارة عن درجة توافق المعلومات المحاسبية مع حاجة كل من مستخدمي تلك المعلومات من مديريين أو مستثمرين في المنشآت؛ لكي يستطيع كل منهم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لتحقيق الهدف الذي تسعى المنشأة إليه. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ثلاثة عناصر أساسية مكونة لخاصية الملاءمة تتمثل فيما يأتي (خليل و نعيم، ٢٠١٢، الصفحات ٢٩١-٢٩٣):

أ القيمة التنبؤية:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية القيمة التنبؤية بأنها: تلك المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين عندما تساعدهم على التنبؤ بنتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية، وعليه تصبح البيانات المحاسبية ملائمة إذا ساعدت في التنبؤ بالأهداف والأحداث المستقبلية، وإن القابلية على التنبؤ لها أهمية عندما يكون الأمر متعلقاً بالمستقبل. وهناك عدة عوائق تعرقل عملية التنبؤ، ويعتبر العائق الأساسي أمام عملية التنبؤ هو النقص في البيانات الكمية وحتى الوصفية، فالبيانات

المستخدمة قد تأتي بصورة إجمالية دون إعطاء تفصيلات كافية.

ب القيمة الاسترجاعية (التغذية العكسية):

إن المعلومات عن نتائج قرارات قد تم اتخاذها تعتبر عادةً مدخلات لاتخاذ قرارات تالية، كما أن هذه النوعية من المعلومات عادةً ما يطلق عليها: القيمة الاسترجاعية. إن المعلومات المحاسبية من الناحية النظرية وباعتبارها تحظى بخاصية القيمة الاسترجاعية تقدم خدمات مهمة للمستثمرين؛ لأنها تمكنهم من تعديل استراتيجياتهم بمرور الزمن في سبيل بقاء نشاطهم مستمراً ومستقراً إلى حدٍ ما.

ت التوقيت المناسب:

تعتبر المعلومات المحاسبية معلومات مناسبة إذا قدمت في الوقت المناسب؛ أي وقت الحاجة إليها، وبهذه الحالة تكون معلومات ملائمة لمتخذي القرارات، ويجب أن تكون متاحة لهم في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم.

كما إن التوقيت المناسب لا يضمن الملاءمة ولكن الملاءمة، لا يمكن أن تكون بدون التوقيت المناسب، لذلك يعتبر التوقيت المناسب محدداً مهماً لمعدي القوائم المالية في إعداد ونشر القوائم المالية المطلوب تقديمها بأسرع وقت ممكن. ويشمل التوقيت المناسب أيضاً هو تقديم القوائم المالية في فترات دورية متكررة حتى تُظهر التغيرات في الوضع المالي للمنشأة، فعندما لا توفر القوائم المالية السنوية المعدة في نهاية كل سنة مالية معلومات ملائمة للمستخدمين، فعندئذٍ يصبح من الضروري تقديم تلك القوائم في فترات دورية أقل من سنة.

ثانياً- الموثوقية:

بجانب ركن الملاءمة تعتمد منفعة أو فائدة المعلومات المالية على ركن آخر أساسي هو ركن الموثوقية (المصدقية). وفي توضيح للعلاقة ما بين الركنين أوضحت إحدى الدراسات الأمريكية أنه من الممكن بالنسبة لعنصر معين من عناصر التقارير المالية أن يكون ذا موثوقية

عالية ولكنه غير صالح، كما أنه من الممكن أن يكون عنصر معين أكثر ملاءمة من عنصر آخر، ومع ذلك فإن الموثوقية ليست مرتفعة. ورغم ذلك فإنه من غير الممكن أن يكون العنصر منخفضاً جداً في موثوقيته ويكون في الوقت نفسه صالحاً، فالمعلومات التي تحتوي على أخطاء عديدة إلى درجة مرتفعة لا يمكن أن تكون صالحة (الناغي، ٢٠١١، صفحة ١٤٢).

يتضح للباحث أن هناك علاقة وثيقة ما بين الملاءمة والموثوقية إلى درجة أنه لا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر. فإذا كانت المعلومات المحاسبية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، ولكن درجة الملاءمة فيهما منخفضة فإنها تصبح عديمة الفائدة، وكذلك إذا تمتعت المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الملاءمة ودرجة الموثوقية فيها منخفضة فإنها أيضاً تصبح عديمة الفائدة.

لذلك يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الموثوقية؛ إذ إن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات، باعتبارها تعبر تعبيراً صادقاً وحقيقياً عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل. ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لا بد من توافر الخصائص الآتية (المجهلي، ٢٠٠٩، صفحة ٥١):

❖ الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق بالتعبير: وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بالصدق الذي هو تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل. وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي يهدف إليه تمثيلاً صادقاً؛ حيث يقصد بخاصية الصدق بالتعبير: ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية وكذلك الموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى. بمعنى آخر يجب أن تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير

المالية الواقع الاقتصادي للمنشأة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية فإن هذه التقارير تكون صادقة في العرض.

ب) الحيادية (عدم التحيز).

وفق خاصية الحياد يجب ان تكون البيانات غير متحيزة أو بمعنى آخر أن تكون موضوعية. وعدم التحيز يعني أنه يجب تركيز الاهتمام على موضوعية المعلومات المحاسبية عند تطبيق المعايير المحاسبية لكي تخدم جميع الفئات المستفيدة منها. وحتى تكون المعلومات ذات ثقة يجب أن تمتاز بالحيادية وعدم التحيز لأي طرف، ولا يعتبر التقرير المالي محايداً إذا كان اختيار أو عرض المعلومات ذا تأثير على عملية اتخاذ القرار أو الحكم من أجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً. ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون تحيز أو توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة (الأغا، ٢٠١٣، صفحة ٤٩).

ت) القابلية للتحقق:

يقصد بالقابلية للتحقق والثبات من المعلومات: توافر شرط الموضوعية في التقييم. وتعني خاصية القابلية للتحقق أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للتقييم يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام الأساليب نفسها، أما بالنسبة إلى إمكانية التثبت من المعلومات تتحقق عند تجنب التحيز المتعلق بشخصية الشخص القائم بعملية التقييم، بمعنى أنه ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من طرق التقييم ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطرق التقييم (القصاص، ٢٠١٥، صفحة ٦١).

يتضح للباحث مما سبق أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من الملاءمة بعناصرها الأربعة، من جهة، وبين الموثوقية وعناصرها الثلاثة من جهة أخرى، حيث إن خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية هما الخاصيتان الواجب توافرهما في المعلومات المحاسبية بهدف رفع مستوى جودة تلك المعلومات. ويمكن للباحث توضيح كل منهما كما

يأتي :

الملاءمة: هي عبارة عن علاقة ارتباط منطقية قوية بين المعلومات المحاسبية التي تتمتع بالقدرة على إحداث تغييرات في اتخاذ القرارات الصادرة من قبل مستخدمي تلك المعلومات.

الموثوقية: هي عبارة عن عملية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؛ أي أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء أو التحيز لأي طرف كان، إلى درجة أنها تُشعر مستخدمي المعلومات بمدى صدقها في التعبير عن نتائج نشاط منشأة معينة.

الفرع الثاني- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم؛ حيث إنه بموجب خاصية القابلية للمقارنة يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية معينة وفترة مالية أخرى، سواء أكانت للمنشأة نفسها أو منشأة أخرى تمارس النشاط نفسه، وفي الوقت نفسه يجب أن توفر خاصية القابلية للفهم معلومات مالية محاسبية مفهومة لجميع الأطراف.

أولاً- القابلية للفهم:

تعتبر عملية فهم التقارير المالية المعروضة لدى جميع المستخدمين إحدى أهم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية، وتحقيقاً لذلك يفترض وجود معرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية لدى مستخدمي تلك التقارير، بالإضافة إلى توافر الرغبة لديهم في دراستها وذلك بقدر معقول من الرغبة. كما يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد؛ حيث أن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بالمعلومات

ذاتها بل تعتمد على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم. فمثلاً عند قياس الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس القيمة العادلة يؤدي ذلك إلى عرض قوائم مالية وتقارير قابلة للفهم؛ حيث إن النموذج المختلط الذي يسجل معاملات على أساس التكلفة التاريخية وأخرى على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى تأثير سلبي على فهم المستخدمين للقوائم والتقارير المالية (الملاح، ٢٠١٣، صفحة ١٦).

ثانياً- القابلية للمقارنة:

أوضح مجلس المحاسبة المالية الأمريكي رقم (٢) أن فائدة المعلومات المحاسبية تزداد بصورة كبيرة كلما أمكن عرضها بأسلوب يمكن المستخدمين من مقارنة منشأة مع منشأة أخرى أو مقارنة نتائج متعددة لنفس المنشأة. لذلك تعرف القابلية للمقارنة بأنها: خاصية محاسبية تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق أو الاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة (خليل و نعوم، ٢٠١٢، صفحة ٢٩٦). وتعتمد القابلية للمقارنة على مسألتين يجب بحثهما وهما (خليل و نعوم، ٢٠١٢، صفحة ٢٩٦):

أ التوحيد:

يعتبر التوحيد في الإبلاغ المالي للمنشآت في الغالب مطلباً مرغوباً فيه لمصلحة تلك الشركات وخاصة بين الشركات التي تمارس نفس النشاط؛ مثل الفنادق الكبرى أو المنشآت النفطية أو البنوك أو شركات الطيران. إن الهدف من التماثل يشجع على تقديم قوائم مالية متماثلة (موحدة) من قبل شركات مختلفة تستخدم نفس الإجراءات ونفس المفاهيم المحاسبية والطرق المحاسبية والتبويب وطرق الإفصاح، إضافة إلى التماثل في شكل القوائم المالية. لذا نجد في الواقع العملي ظهور نظم محاسبية موحدة لبعض الشركات التي تمثل أنشطة

متماثلة .

ب الثبات أو الاتساق:

مصطلح الثبات كغيره من المصطلحات له تعريفات متعددة، وقد استعمل للدلالة على نفس الإجراءات من قبل شركة ما أو وحدة محاسبية من فترة محاسبية لأخرى. أو هو استعمال نفس مفاهيم القياس ونفس الإجراءات على فترات معينة في القوائم المالية التي لها خواص متشابهة لشركة معينة لمدة معينة واحدة. كما إن الثبات في التطبيق العملي للإجراءات المحاسبية بمرور الوقت يلزم تحققه بسبب أن عمل تنبؤات مستقبلية يجب أن يبنى على بيانات زمنية متسلسلة مقيسة ومبوبة بنفس الطريقة؛ لأنه إذا ما استخدمت طرق واساليب قياس مختلفة يصبح من الصعوبة عمل معادلة الاتجاه العام، أو إدراك التأثيرات التي حدثت من فترة زمنية إلى أخرى على الشركة، وهل حدثت التغيرات بسبب عوامل خارجية أو حدثت بسبب عوامل داخلية خاصة بالشركة.

المطلب الثاني- تأثير التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

فيما يتعلق بتأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية بالمقارنة مع بدائل القياس المحاسبي الأخرى كمنهج التكلفة التاريخية، والجدول التالي يوضح ذلك؛ مدى ملاءمة وموثوقية كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات، وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول، وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة، وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم، وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد تؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: (عبدالفتاح، ٢٠٠٢، صفحة ١٢٥)

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر معلومات مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية؛ حيث إنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يأتي (جمعة و خنفر، ٢٠٠٦):

- 1 تعكس معلومات القيمة العادلة تقديرات الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
- 2 تسمح بإجراء مقارنات بين أدوات مالية لها نفس الخصائص الاقتصادية، بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو

شراؤها.

3 توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في تسير الأموال، وذلك عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها. يتضح للباحث مما سبق ما يأتي:

- ✓ ان التقييم وفق منهج القيمة العادلة يؤدي إلى رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى مساعدة كل من المستثمرين والمديرين ومستخدمي تلك المعلومات على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ✓ التقييم بالقيمة العادلة يوفر معلومات أكثر ملاءمة عن التدفقات النقدية المتوقعة للمنشآت.
- ✓ يساعد التقييم بالقيمة العادلة إدارة المخاطر على تقييم الملاءة المالية للعملاء الطالبين منح القروض أو الراغبين في الحصول على عقود توريد من المنشأة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1 قصور منهج القيمة العادلة عن تقييم الاستثمارات التي تكون محتكرة للبنك التجاري نفسه، وبالتالي لا يتوفر لها أسعار سوقية مشابهة لعدم توفر استثمارات مشابهة، وهذا ما يدفع البنك التجاري إلى اللجوء إلى منهج التكلفة التاريخية للتقييم متجاهلاً القيمة العادلة.
- 2 يعتبر نموذج القيمة العادلة النموذج الأفضل والأنسب للتعبير عن قيم الأصول والالتزامات وجدوى الأنشطة الاستثمارية في المنشآت المالية، بالمقارنة مع منهج التكلفة التاريخية الذي يعاني من قصور في إثبات الواقع الفعلي للأحداث المالية، وبالتالي يساعد إدارة المخاطر على التنبؤ بالمخاطر مستقبلاً، والعمل على تخفيضها أو تجنبها قدر المستطاع.
- 3 هناك علاقة طردية بين كل من الملاءمة والموثوقية اللذين يشكلان خاصيتين أساسيتين الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المعدة على أساس نموذج القيمة العادلة والتي تؤدي إلى رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها إدارة المخاطر في عملية تقييم مخاطر استثمارات المنشآت المالية.
- 4 تمتاز المعلومات المحاسبية التي يقدمها منهج القيمة العادلة بالملاءمة كونها تعتمد على البيانات مالية التي حدثت بالماضي والمستقبل والحاضر، وهذا ما يحتاجه كل من المديرين والمستثمرين لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- 5 تساعد المعلومات المحاسبية المعتمدة على نموذج القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين المنشآت المالية التي تتصف بنفس الصفات الاقتصادية.

التوصيات:

فيما يتعلق بالتوصيات خلص الباحث إلى ما يلي:

- 1 تكثيف الدراسات والأبحاث العلمية التي تربط بين القيمة العادلة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية؛ لما لها من أهمية واضحة وحاجة ماسة لكل من المستثمرين والمديرين للتعرف على التطورات العلمية الحديثة المتعلقة بالموضوع.
- 2 ضرورة إنزال عقوبات رادعة على المقدرين المتلاعبين بالقيمة العادلة عند التقدير الشخصي أو عند المساعدة على تقديم معلومات مالية مضللة وغير صحيحة، وذلك لتفادي عيب التقدير الشخصي الموجه لمنهج القيمة العادلة.
- 3 يجب على الجهات المختصة بإصدار معايير محاسبة القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الاقتصادية لدول العالم الثالث بهدف الوصول الى معلومات محاسبية تكون أكثر دقة وأقرب للواقع.

المراجع

- ابراهيم السعبري، و زيد مردان، «القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية»، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون، ٢٠١٢.
- احمد القصاص، «دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية»، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١٥.
- احمد جمعة، ومؤيد خنفر، «المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة»، المؤتمر المهني العلمي الدولي السابع، عمان ٢٠٠٦.
- اسامة الهرش، «أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء الاهلية، الأردن، ٢٠١٧.
- اسماعيل خليل، و ريان نعوم، «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق»، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد (١)، العدد (٣٠)، ٢٠١٢.
- بسام الأغا، «أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، ٢٠١٣.
- بودور شوريب، «التوجه المحاسبي الدولي نحو منهج القيمة العادلة»، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد (٢٧)، ٢٠١٧.
- جميل النجار، «أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٩)، العدد (٣)، ٢٠١٣.
- حنان بركة، «أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة

المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ٢٠١٥.

● سحر الطويل، «المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠٠٧.

● شيرين الملا، «إطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية»، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠١٣.

● صفية الجبلي، «محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٦.

● محمد سفير، و جمال مدات، «القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد»، معارف (مجلة علمية محكمة)، السنة (٧)، العدد (١٣)، ٢٠١٢.

● محمد عبدالفتاح، «الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع»، مجلة الفكر المحاسبية، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٢.

● محمد عمر، «المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية»، ندوة في ملتقى التضخم وآثاره على المجتمعات - الحل الإسلامي، ٢٩ أبريل - ١ ماي، المنامة، البحرين، (١٩٩٧).

● محمود الناعي، « نظرية المحاسبة»، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ٢٠١١.

● مصطفى الحكيم، «الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودورة في الحد من الأزمة المالية»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة

- الزعيم الأزهري، المجلد (٢٧)، العدد (١)، السودان، ٢٠١٦.
- ناصر المجهلي، «خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٩.
- نوره عريف، «إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية»، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١١.
- هشام المليجي، «فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي (١٥٧) بالإشارة إلى الازمة المالية العالمية»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، السنة (٢٩)، العدد (١)، ٢٠٠٩.
- وديع خلف الله، «السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم»، رسالة ماجستير في المالية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٧.
- ياسين رماش، «أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية»، رسالة ماجستير في المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٧.
- Spiceland, D., «Intermediate Accounting», Vol. third edition, MC Graw Hill Irwin 2004.
- Barnes, J., «International Generally Accepted Accounting practice under International Financial Reporting Standards», Ernst & Wiley, Volum.1, UK, 2018.
- Freeman, W., Wells, P., & Wyatt, A, «Measurement model or Asset type: Evidence from an Evaluation of the Relevance

of Financial Assets», Journal of Accounting Finance and Business Studies, vol.53, No.2017 .,2.

Liang, L., & Riedl, E., "The effect of fair value versus Historical cost Reporting Model on Analyst Forecast Accounting»,The Accounting Review, Vol.89, No.3, p. 2014 ,1153.

Mirza, A., Graham, H., & Knorr, L., «practical Implementation Guid and work book for IFRS», Willy & Sons, Inc Hoboken, New Jersey, third edition, 2011.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بنيسوتا